الديمقـراطيـة والصـين ورومـانيا وتشيكوسلوفاكيا، في تونس، ومندنبي حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني في النرويج والسويد ولجنة اتحاد الصحافيين العالميين، اضافة إلى اعضاء المؤتمر وعددهم ١٢٦ عضواً عاملاً من اصل ١٦٠ عضواً في المؤتمر العام.

ولقد كان لكلمة ياسر عرفات الافتتاحية اثرها البالغ في ايضاح التطورات السياسية العامة، والتي تناولها المؤتمر في جلساته المغلقة. فقد اعتبر عرفات المؤتمر «ليس مؤتمراً لجبهة التحرير الفلسطينية، بل هو مؤتمر من مؤتمرات الثورة الفلسطينية» مستعرضاً مرحلة ما بعد الخروج من بيروت وما تعرضت له حركـة «فتـح» من انشقـاق مؤكداً ان «ثمة وثائق مسجلة في المجلس الثوري لحركة ' فتح' تثبت ان الاسرائيليين كانوا على علم بالانشقاق الذي حصل في صفوفنا، بدعم من سوريا وبعض الانظمة العربية، والذي استهدف شرذمة ثورتنا وتصفيتها». وكذلك، تعرض عرفات للاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، واوضح «ان الحل لن يكون الا عبر مؤتمر دولي يحضره الصديق الاتحاد السوفياتي، وتحضره الولايات المتحدة وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وتحضره م.ت.ف. مع بقية الاطراف. وقد الزمنا انفسنا، والزمنا اخواننا العرب، من خلال قمة الدار البيضاء، التي اتخذت، ولاول مرة، موقفاً واضحاً ازاء القضايا العربية المصيرية، مثل الحرب العراقية ـ الايرانية، وكذلك التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك».

امـا محمـد عباس (ابو العباس)، أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، فقد اشاد بقيادة عرفات الحكيمـة وبكلمتـه السياسية الافتتاحية وركز في كلمته الموجزة على تمسك جبهة التحرير الفلسطينية بالشرعية الفلسطينية، موضحاً ان هذا الموقف نابع بالاساس من التزام الجبهة بـ م.ت.ف. كاطار وحيد للعمل الفلسطيني. ودعا عباس الجناح الآخر من الجبهة إلى عدم الرضوخ للسياسة السورية والعودة الى الشرعية الفلسطينية والتحاور داخل الاطر الشرعية.

وبالرغم من المقاطعة الفلسطينية من كافة الفصائل لهذا المؤتمر، باستثناء «فتح» وجبهة التحرير العـربية، على صعيد المشاركة بالممثلين او بالتأييد عبر البرقيات، او حتى على صعيد التأييد العربي، والدولي، فان المؤتمر يتمتع باهمية خاصة ولاسباب عدة: اولها، عدم التمكن من عقد هذا المؤتمر في موعده المحـدد، حيث جاء انعقاده بعد زهاء ست سنوات من انعقاد المؤتمر السادس؛ وثانيها، هو ما شهدته الاوضـاع الداخلية للجبهة من خلافات وصلت حدتها، في حالات، الى خروج بعض الاجنحة على شرعية م.ت.ف. في وقت وقفت فيه الاكثرية العامة من قواعد الجبهة الى جانب م.ت.ف. والاستمرار في صمودها من اجـل وحدة موقف جبهة التحرير الفلسطينية على اساس الحفاظ على مكتسبات م.ت.ف. وصيانة قرارها الوطني المستقل. ان الجهد التنظيمي الذي لم ينقطع داخل جلسات المؤتمر وما نتج عنه من ملحق خاص للنظام الداخلي يكفل امكانية وقدرة الاستمرار في النضال التنظيمي للحفاظ على وحدة الجبهة وعودة الجميع إلى ارضية سياسية تكفل سلامة التنظيم على اساس الالتزام بـ م.ت.ف. كاطار تنظيمي ـ سياسي وحيد للشرعية الفلسطينية. وثالثها، وهو الاشد دقة وحساسية، يتعلق بزمان عقد المؤتمر، فالمؤتمر عُقد في وقت ما تزال فيه الاوضاع السياسية الفلسطينية والعربية، وما يتعلق بها دولياً، عُرضةً لاشد التغيرات والتقلبات. ولعل ذلك ما اسهم في عملية تأخير عقد المؤتمرات العامة لكافة التنظيمات منذ ما قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ حتى الآن. فمعطيات ومتغيرات الغزو الاسرائيلي وخروج قيادات، واطارات، وقواعد م.ت.ف. من لبنان لا تزال تتفاعل منذ وقوعها حتى اللحظة، وبشكل متراكم، دون التوصل الى حلول واضحة، أو إجابات حاسمة فيما يتعلق بالوضعين الداخلي والخارجي لـ م.ت.ف. بل على النقيض، فقـد اسهم هذا الوضع غير الواضح، من تمكين بعض الانظمة العربية من التدخل بصورة سافرة في الاوضـاع الداخلية الفلسطينية، مما ساعد على عملية الشرخ الداخلي وتعميقه. وكذلك، لقد شاب التحرك السياسي الفلسطيني بشقيه، الشرعي وما سمي بجبهة الانقاذ، الكثير من المناقشات والتساؤلات. لذا فان انعقاد مؤتمر عام ولأي فصيل كان من شأنه ان يحمل في طياته المخاطر التنظيمية والسياسية، نظراً للكم الهائل من المشكلات التي خلفها الغزو الاسرائيلي للبنان، وما تلاه من تحركات سياسية لم يُحسم النقاش حولهـا. هذا في وقت يتـطلب فيه عقد مؤتمر عام تحديد الاجوبة الحاسمة والواضحة حول كافة المسائل